

لان الجماعة ليست بشرط. بما تم قال في موضع اخر ما هو
اصح من ذلك فقالوا لو ان صبي اخل في سفل على ذابنه وصلوا
عليها وموت على الذابنه لم تجزيم صلاتهم لانهم اكلوا الصلاة على
الجنابة وهم ما صلوا على الذابنه وهذا استحباب وفي القياس
يجوز وموت غير القياس والاستحسان فيما اذا كان المصلي على
الذابنه فان في القياس يجوز لان الصلاة على الجنابة دعاء
ودعا الراكب والنار لسوا في الاستحسان لا يجوز لان الترس
في الصلاة على الجنابة التكبيرات والقيام فكما لا يبا دي بدو
القيام من غير عذر اذ انت هذا فيما اذا كان المصلي على الذابنه
فذلك اذا كان الميت على الذابنه والله اعلم انتهى واما
شروطها فقال الامام القرطبي في شرحه وذكر الجلايلي ان
الطهارة من الجناسه في المتوب والبدن والمكان شرط في حق
الامام وكذا ستر العورة والاستقبال والنية ونفسه
بكل ما نفسه الصلاة الا المحاذاة وروية الما فيها ثم
قال بعد ذكر القياس في الصلاة ركبان او فعودا في الاستحسان
لا تجزيم لانها صلاة يشترط لها ما يشترط للصلاة واما
الدعاء فانه افق على نص لم فيه غير ان اطباهم على ان
حقيقتهما الدعاء وان المقصود منها الدعاء ونص عليه في
النية دليل على كنيته وقد جئت في ذلك شيخنا العلامة
خاتمة المحققين جمال الدين بن التمام في شرحه الهداية
ولعله لم يقف على ما قدمته فقال واما ان كان

الركبان

الذي يفهم من كلامهم ان الدعاء والقيام والتكبير لفوقهم
ان حقيقتهما الدعاء والمقصود منها قلت بيان ذلك لانه
اذا كان حقيقتهما والمقصود منها فوجودها متوقف عليه
وهو اخل فيها واما كان كذلك فهو ركن والله اعلم ثم قال
ولو صلى عليها فاعدا من غير عذر لا يجوز وكذا ركبها ويجوز
الفعود للعدو ويجوز اقتداء القايين به على الخلاف السابق
في باب الامامة وقالوا كل تكبير بمنزلة ركعة وقالوا
يقدم الشنا والصلاة لانه سنة الدعاء ولا يجزي في التكبير
الا في شرط لانها تكبير الاحرام انتهى قلت كان يريد
انها ليست داخلة فيها والوجود متوقف عليها لا للوجوب
وليس متوفرة في الوجوه واما كان كذلك فهو الشرط
وفي هذا جئت قد ذكرت في غير هذا الموضوع والله اعلم
وقد ذكروا ان سبب الوجوب وهو الميت وشروطها
للصحة وهي اسلام الميت وطهارته وكونه متوضعا
على الارض بين يدي المصلي هذا ما وقفت عليه من كلام علمائنا
رضي الله عنهم وما وصل اليه فسمى وانا معترف بقصور
الباع وقلة الاطلاع وفي اخصار مولانا فغنى الله تعالى
بعلمه ما يجمله على افاضيل السنن والاعضاء والمساجد
لما فيه من التقصير وقد وقع ذلك الاوامر العلية وانها جاز
بناهيته لذلك والله اعلم تمت وكملت ونقلت من
خط خليل اندي بن ولي المشهور لمحمد السيد الجموي

الركبان